

Distr.: General  
27 October 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

## ورقة موقف الاتحاد الأوروبي

استنتاجات المجلس: أهداف الاتحاد الأوروبي وأولوياته الرئيسية  
المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية

## مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر)

١- تعرض هذه الاستنتاجات أهداف الاتحاد الأوروبي وأوليياته الرئيسية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر، الدوحة، قطر، ٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، الذي سيحدد برنامج عمل الأونكتاد للسنوات الأربع التالية. وسيكون الموضوع الرئيسي للأونكتاد الثالث عشر هو "عولمة موجهة نحو التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين".

٢- ويستدعي عدد كبير من التحديات التي تواجهها البلدان النامية والاقتصادات الناشئة حلولاً عالمية. وسيتيح الأونكتاد الثالث عشر فرصة مهمة لإجراء حوار بشأن قضايا العولمة والمجالات المترابطة. ويرى المجلس أن القضايا التي تعالج في إطار مواضيع الأونكتاد الثالث عشر ينبغي أن تبقى في حدود ولاية الأونكتاد الأساسية المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتنمية، وفي حدود قدراته وموارده المتاحة. وولاية الأونكتاد الأساسية ودعائمها الثلاث (بناء توافق الآراء، والبحوث، والمساعدة التقنية) وعضويته العالمية عنصران يجعلان من الأونكتاد منتدى قيماً للحوار المتواصل والشامل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. لذلك يحتل الأونكتاد مركزاً يحوله تعزيز الاستثمار والتجارة والمساهمة في التنمية المستدامة.

## أهداف الاتحاد الأوروبي الرئيسية

٣- يتوقع المجلس أن تكون المناقشات مبنية على أدلة، وهو ملتزم بقوة بأن يتبع في الأونكتاد الثالث عشر نهجاً موجهاً نحو النتائج بحيث يضيف زخماً سياسياً للنمو الشامل والتنمية المستدامة. ويشدّد الاتحاد الأوروبي على أن يستند برنامج العمل المقبل المزمع اعتماده في الدوحة إلى اتفاق أكرأ المنبثق عن الأونكتاد الثاني عشر (٢٠٠٨). ويتوقع المجلس أن يواصل الأونكتاد القيام ببحوث وتحليل من أجل تعزيز الحوار السياساتي وتقديم المساعدة التقنية. وينبغي أن تكون هذه الأنشطة في حدود ولاية الأونكتاد الأساسية المذكورة آنفاً وكذلك في حدود قدراته وموارده كي تكون لها قيمة مضافة ونتائج بالنسبة إلى جميع البلدان النامية. ويؤكد المجلس أن الأونكتاد ينبغي أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً لا سيما الأفريقية منها. وحرصاً على معالجة القضايا والنهج على نحو متناسق، ينبغي ألا يتداخل عمل الأونكتاد مع عمل سائر منظمات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأن يكون متسقاً معه بحيث يكفل تعاون الأونكتاد مع تلك الهيئات على نحو وثيق. وينبغي أن يتعاون الأونكتاد على نحو وثيق أيضاً مع المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان في إطار أنشطة الأونكتاد نتائج ما عُقد مؤخراً وما سيعقد مستقبلاً من مؤتمرات إقليمية دولية رئيسية وأحداث رفيعة المستوى ذات صلة بتلك المؤتمرات

(مثل منتدى بوسان رفيع المستوى، وريو ٢٠+، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً، والاجتماع العام رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، واجتماع قمة مجموعة الـ ٢٠ المعقود في كان في عام ٢٠١١، إضافة إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وحوار الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية المقرر تنظيمهما في قادم الأيام).

٤- ويشجع المجلس الأونكتاد على المضي في تحسين نوعية برامج المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات على امتداد دورة البرنامج من مرحلة التخطيط إلى مرحلتى التنفيذ والرصد. ويؤكد المجلس أن زيادة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج شرط مسبق لتدعيم تأثير عمل الأونكتاد. ويدعم المجلس عمل الأونكتاد المتعلق بتوحيد الصناديق الاستثمارية في شكل صناديق استثمارية مواضيعية أوسع تكون متعددة السنوات ومتعددة المانحين، ويوصي بأن يواصل الأونكتاد هذا العمل في المستقبل.

## أولويات الاتحاد الأوروبي

٥- يرحب المجلس بتركيز الأونكتاد الثالث عشر على النمو والتنمية الشاملين والمستدامين. فتحسين قدرة الناس على المشاركة في خلق الثروة والاستفادة منها والنهوض باستحداث الوظائف عنصران أساسيان للحد من الفقر وانعدام المساواة في المدى الطويل وبصورة فعالة. ويقتضي ذلك توافر الحوكمة الرشيدة وتركيزاً قوياً على السوق وإقامة حوار بين القطاع الخاص والدولة، إلى جانب سياسات تشجع الاقتصاد الأخضر وتحمي البيئة وسياسات تشجع التنمية البشرية لفائدة أضعف الفئات، بوسائل منها توفير الحماية الاجتماعية.

٦- والرابطة بين العولمة والتجارة والتنمية يمكن أن تُدرَس من زوايا عدة. وفي الأونكتاد الثالث عشر، ينبغي أن يركز تحليل الفرص والتحديات على مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وعلى الاستفادة من الفرص التجارية التي تتيحها العولمة. وفي هذا الصدد، يعتقد المجلس أن الأونكتاد الثالث عشر والأونكتاد كمنظمة ينبغي أن يستجيبا إلى احتياجات البلدان النامية بالرد على الأسئلة الاستراتيجية الأربعة التالية:

(أ) كيف يمكن لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي أن يساعدها على بلوغ نمو شامل ومستدام؟

(ب) كيف يمكن لبحوث الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على اعتماد سياسات تحقق النمو الشامل؟

(ج) ما الذي يجعل اتباع نهج متباين لإقامة الشراكات الإنمائية ضرورياً لحسن استخدام الموارد؟

(د) كيف يمكن أن تؤخذ في الحسبان متابعة نتائج المؤتمرات الإنمائية الدولية الرئيسية المعقودة مؤجراً.

٧- ويرحب المجلس بالمساهمة القيّمة التي تمثلها ورقة العمل الصادرة عن موظفي المفوضية<sup>(١)</sup> والمعنونة "To prepare an EU position in view of UNCTAD XIII Conference" (من أجل تكوين موقف للاتحاد الأوروبي استعداداً لمؤتمر الأونكتاد الثالث عشر)، بما في ذلك تحليلها لموضوع المؤتمر ولمواضيعه الفرعية الأربعة. وفي حين يبقى الأونكتاد متقيداً بولايته الأساسية المتمثلة في تيسير بناء توافق الآراء وإجراء البحوث وتقديم المساعدة التقنية، ينبغي أن يركز على المجالات التي اكتسب فيها ميزة نسبية وبت باستطاعته تقديم إضافة. وفي هذا الصدد، سيدعم المجلس أنشطة الأونكتاد المقبلة في المجالات التالية:

(أ) الاستثمار: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية: يعتبر الاتحاد الأوروبي الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة رئيسية لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي. فتوافر البيئة الجذابة (الإطار التنظيمي والبنية الأساسية ورأس المال البشري والسياسات المحلية) ضروري لاجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولتشجيع الاستثمار المحلي. وينبغي أن يواصل الأونكتاد اضطلاعاً ببحوث موجهة نحو السياسات بخصوص المسائل المتصلة بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من تدفقات رأس المال في النمو الشامل والتنمية المستدامة، وكذلك المسائل المتصلة بتفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، والصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقليمي - من خلال توسيع الأسواق؛

(ب) التنوع الاقتصادي والقدرات المنتجة: يدعم المجلس بقوة ما تبذله البلدان النامية، بمعونة مقدمي المساعدة الإنمائية الدولية، من جهود في سبيل تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية السليمة وتحديد الميزات النسبية في القطاعات المنتجة وتنويع الاقتصاد. إذ يؤدي الاقتصاد المتنوع، القائم على مجموعة واسعة من القطاعات، دوراً أساسياً في ضمان الاستدامة والحد من التقلب الاقتصادي في البلدان. وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تطوير أسواقها وفتحها بلا قيود أمام التجارة الدولية (الصادرات والواردات) وذلك وفقاً لمستويات تنميتها وطبقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية؛ كما ينبغي أن يساعدها على تنفيذ إصلاحات من أجل تيسير التجارة؛ وعلى بحث الخيارات المختلفة للتحويل الهيكلي من خلال تنويع صادراتها؛ وعلى تحليل وتعزيز السياسات الرامية إلى تحسين القدرات المنتجة؛ وعلى حفز التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرات المنتجة المحلية. ويرى المجلس أن القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضرورية لتحسين القدرات المنتجة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالأطر القانونية والتنظيمية

(١) الوثيقة ١١/١٤١٤١.

وبقياس تكنولوجيا المعلومات. ويعني الانتقال إلى اقتصاد أحضر الاستثمار في الأصول الطبيعية وتطبيق حلول قليلة الاعتماد على الكربون وقائمة على الكفاءة في استخدام الموارد من أجل تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وقد يشكل تغير المناخ تحدياً إضافياً. ودون المساس بالعمل المنجز في محافل أخرى وبالتعاون مع منظمات أخرى، ينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على أن تكون اختياراتها مستنيرة وأن يقدم خبرته في مجال بناء القدرات بهدف تحقيق الاستدامة البيئية المرتبطة بالتجارة والاستثمار؛

(ج) *التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتكامل الإقليمي*: يعتبر المجلس أن التعاون بين بلدان الجنوب<sup>(٢)</sup> ظاهرة متنامية ودينامية ترمي إلى إتاحة فرص جديدة وإلى تقاسم التجارب والدروس المستفادة في سياق العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدمج التعاون بين بلدان الجنوب في الاتفاق الحتامي لبرنامج عمل أكرا، شأنه في ذلك شأن التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة من وسائل التعاون بين بلدان الجنوب وسبيلاً إلى زيادة كفاءة المعونة. وينبغي أن تستمر مساهمة الأونكتاد من خلال أعمال المساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية للسلع - بما في ذلك تيسير التجارة<sup>(٣)</sup> - والخدمات والسلع الأساسية. وينبغي أن يجمع الأونكتاد بيانات عن التعاون بين بلدان الجنوب - بما يشمل المزيد من المعلومات من جانب الشركاء الناشئين - وأن يستخدمها لتحليل تأثير التجارة بين بلدان الجنوب واستراتيجيات فتح الأسواق على أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض. ويمكن أن يبحث الأونكتاد في إطار عمله آثار التكامل الإقليمي على التجارة (المحلية وبين المناطق) والاستثمار؛

(د) *تعزيز قطاعات السلع الأساسية*: ينبغي أن يواصل الأونكتاد اهتمامه بمسألة الاعتماد على السلع الأساسية وتقديم الدعم إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في صياغة استراتيجيات إنمائية وطنية مستدامة وشاملة. وينبغي أن تساهم تلك الاستراتيجيات في تنمية قطاعات السلع الأساسية على نحو مستدام، وأن تعزز الارتقاء في سلسلة القيمة والاندماج في سلسلة الإمداد العالمية، وأن تدعم أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليل مسألتي الشفافية والمساءلة المتصلتين بالاستثمار في الموارد الطبيعية. ويُشجع الأونكتاد على دعم شفافية الإيرادات والإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد أنشطته البحثية المتعلقة بتقلب أسعار السلع الأساسية، بما فيها المنتجات الغذائية؛

(٢) عادة ما يشار بعبارته التعاون بين بلدان الجنوب إلى التعاون بين البلدان النامية ذاتها و/أو الاقتصادات الناشئة. وعادة ما يشار بعبارته التعاون الثلاثي إلى التعاون بين بلدان الجنوب إذا كان يدعمه بلد متقدم واحد أو أكثر.

(٣) يشكل تيسير التجارة أيضاً عنصراً مهماً في سياسة الاتحاد الأوروبي لمساعدة البلدان النامية. ويدعم الاتحاد الأوروبي مبادرة المعونة من أجل التجارة (منظمة التجارة العالمية) وذلك تحديداً بواسطة استراتيجيته المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة.

(هـ) دور القطاع الخاص في التجارة والتنمية: يرى المجلس أن تعبئة الموارد - الدولية منها والمحلية - ضروري للتنمية. وينبغي أن تقر البلدان النامية بالصلوات بين إقامة المشاريع والقدرة التنافسية واستحداث الوظائف. وينبغي أن يعزز الأونكتاد أنشطته في مجال البحث والمساعدة التقنية من أجل حفز إقامة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية. وتحتاج البلدان النامية إلى منشآت تنافسية قادرة على اغتنام فرص التصدير وإلى سياسات وطنية ترمي إلى تحسين حصول المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والمستثمرين من القطاع الخاص على التمويل. وينبغي أن يدعم الأونكتاد ببحوثه وبحواره السياسي في هذا المجال الجهود الرامية إلى تقديم خدمات مالية فعالة إلى المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والمشاريع بالغة الصغر والأفراد وأن يساعد البلدان النامية على صياغة قوانين المنافسة وإنفاذها. وأدى الاتحاد الأوروبي دوراً لا يستهان به في المحافل الدولية من أجل الحد من تكاليف تحويلات الأموال وتيسيرها. وينبغي أن تصمم السياسات الوطنية في البلدان النامية تدابير لتسجيل التحويلات عن طريق القنوات الرسمية ولتحسين البيانات المتعلقة بتدفق تلك التحويلات إلى البلدان. وقد يكون باستطاعة الأونكتاد، من خلال مساعدته التقنية وبحوثه في هذا المجال، أن يعين البلدان النامية على تصميم تلك التدابير وعلى استكشاف كيفية تغير تكلفة خدمات التحويلات بتغير الأماكن وتغير الخصائص السوقية؛

(و) الحوكمة الرشيدة: يعتبر المجلس أن الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات مبدأً أساسياً لتهيئة بيئة سليمة للتجارة والتنمية. وعلى المستوى القطري، تؤدي الحوكمة الرشيدة أيضاً دوراً كبيراً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تشجيع الاستثمار الخاص. وستكون بحوث الأونكتاد ومساعدته التقنية في هذا الميدان أداة مفيدة في قيام البلدان الشريكة بتعزيز قدراتها المؤسسية في مجالي التجارة والاستثمار والاستناد إلى المبادرات الوجيهة التي تقوم بها البلدان النامية فيما يتعلق بالشفافية.

٨- ويؤكد المجلس أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء على الصعيدين السياسي والاقتصادي وتمتعهن بحقوق الإنسان عناصر أساسية للحد من الفقر وللتنمية المستدامة ولجعل النساء فاعلات في الاقتصاد. وقدرة نساء البلدان النامية على العمل في التجارة تزيد قدرتهن على القيام باستثمار منتج، لا سيما في تربية الأطفال والصحة، وتساهم في الحد من الفقر. ويناشد المجلس الأونكتاد تدعيم عمله المتصل بدمج القضايا الجنسانية وتمكين النساء.

٩- ويناشد المجلس الأونكتاد إعداد دراسات تحليلية وإسداء خدمات المشورة وتنمية القدرات حسب الاقتضاء فيما يتعلق بالمسائل المبينة آنفاً.

١٠- والاتحاد الأوروبي، بصفته أكبر شريك تجاري في العالم وأكبر مقدم للمساعدة الإنمائية وأكبر مساهم في برامج المساعدة المتصلة بالتجارة متعددة الأطراف، يكرر التزامه بإنجاح الأونكتاد الثالث عشر، وهذا سيؤكد دور الأونكتاد المركزي في تعزيز التجارة والتنمية.